





قلتُ في [ الألفيّة الأولى من منظومة الفوائد في علم الحديث الشّريف], ناظمًا أسبابَ تفضيلِ صحيح الإمامِ البخاريّ على صحيح الإمامِ مسلمٍ - رحمهما الله -:

١ - وعِلَّةُ الجمهورِ في ترجيحِهِ \* أعني البخاريَّ ففي صحيحِهِ ما فاق مسلمًا به ، فمَن نُقلْ \* فيه انتقادٌ من رجاله أقلُّ ولم يُخرّج عنهمُ استكثارا \* أغلبُهم شيوخه فصار أعرف ممن نَقَدوا بالحالِ \* وشرطُه أعلى في الاتصالِ فبينما مسلمُ بالمعاصرة \* يُثبِتُهُ , ترى البخاري قصرَهْ على اللقاء بينهم وحتى \* لو كان هذا مرّةً تأتّى وإن يكن بالسردِ مسلمٌ وُصفْ \* فبالتراجم البخاريُّ عُرفْ وهي للناظر لا ريب أدقُّ \* فبالذي قلنا وغيره سبَقْ وذهب البعضُ إلى أنهما \* في رُتبةٍ واحدةٍ كالهما ومِثْلُ ما فيه الإمامُ مسلمُ \* على البخاريّ به يُقَدَّمُ ١١ - إن كان ما أُسنَدَ مما قيلَ \* فيه أصحُّ فاقه تفضيلا

